# التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي

# Turkish Intervention in Libya: A New Colony or Economic Cooperation

**ط.د/ صبرينة كيحال[1]***

[1]المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مخبر الدراسات شرق أوسطية (الجزائر)

kihal.sabrina@enssp.dz

**د/ حكيم غريب[2]**

[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مخبر الدراسات شرق أوسطية (الجزائر)

Gherieb.hakim@enssp.dz

***تاريخ الارسال: 2021/05/18 تاريخ القبول: 2021/06/29 تاريخ النشر: 2021/12/24***

***ملخص:*** *تسعى الدراسة إلى عرض تاريخ العلاقات التركية –الليبية، وتحاول استطلاع الموقف التركي مما آلت إليه الأوضاع في ليبيا بعد ثورة 2011، كما تنظر في الأسباب الكامنة وراء توجهات صانع القرار التركي تجاه الأزمة الليبية، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي في تحديد دوافع الدور التركي في ليبيا، إذ يعتبر المحدد الاقتصادي أساس التحرك التركي منذ 2002 سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إلى جانب البعد الإيديولوجي توضح هذا بعد الثورات العربية، فضلا عن رغبتها في إحياء مجدها التاريخي تحت شعار العثمانيون الجدد، وتخلص الدراسة إلى وجود براغماتية تركية؛ افرزت رد فعل معاكس للفاعلين الإقليميين الآخرين في المنطقة والمهتمين بالشأن الليبي، انعكس في وجود صدام بينهم وبين تركيا بسبب تضارب المصالح،*

***الكلمات المفتاحية:*** *الاتفاقية البحرية، الاتفاقية الأمنية، حكومة الوفاق ، الإسلام السياسي، التعاون الاقتصادي.*

***Abstract***:

*The study aims at presenting a summary of the history of Turkish-Libyan relations since the Ottoman period, and the study tries to explore the Turkish position toward the situation in Libya after the 2011 revolution, and it considers the reasons behind the Turkish decision-maker's attitudes toward the Libyan crisis, The study was based on the analytical descriptive approach to the Turkish role In Libya, its causes and consequences. The study concluded that there is a Turkish pragmatic motive for the Turkish intervention in Libya, that raised their dissatisfaction and reflected in the presence of a clash between them and Turkey because of the conflicts of interests, The economic determinant has been the basis of Turkey's action since 2002, both internally and externally, along with the ideological dimension of its foreign-policy orientation after the Arab Spring revolutions, as well as its desire to revive its historical glory under the slogan of the neo-Ottomans.*

***key words:*** *Maritime treaty, Security treaty, Libyan Accord Government, political Islam, Economic Cooperation*

* المؤلف المرسل

- **مقدمة:**

خرجت ليبيا من مركزية القوة التي كرسها نظام معمر القذافي إلى لامركزية الضعف وتفكك السلطة لا الدولة، على اعتبار أن ليبيا تخلو من جل مظاهر الدولة الحديثة كالمأسسة، ومن ثم فإن المشهد الليبي يطرح اشكالية عميقة تكمن في حدة الصراع الداخلي وتعدد مراكزه، يتزامن ذلك مع تدخل دولي وإقليمي متعدد، لعل أهمها التدخل التركي الذي قلب موازين اللعبة السياسية والصراع العسكري في ليبيا لصالح حكومة فايز السراج على حساب ما أطلق عليه الجيش الوطني بقيادة حفتر، ويندرج الموقف التركي هذا في سياق العمل على تحقيق مكاسب اقتصادية في مجال الاستثمار وإعادة البناء، علاوة على استفادتها من حكومة توافقها من حيث الأيديولوجية، فضلا على أن تطوير أي علاقات مع ليبيا من شأنه الضغط على الأطراف الاقليمية المنافسة لها في منطقة شرق المتوسط.

**<u>إلمشكلة البحثية</u>:** عرفت ليبيا كغيرها من الدول احتجاجات لتغير الوضع القائم، تحولت إلى حرب أهلية دفعت بالمجتمع الدولي للتدخل، وتم اسقاط القذافي، إلا أن مرحلة ما بعد القذافي عرفت فوضى سياسية، اقتصادية، حرب مسلحة بين مختلف الأطراف الليبية غذتها التدخلات الخارجية، أبرزه التدخل التركي انطلاقا مما سبق وتأسيسا عليه جاءت إشكالية الدراسة على النحو الآتي: **ماهي محددات و انعكاسات الدور التركي في ليبيا؟**

***<u>الفرضية</u>:** في محاولة لتحليل الموضوع والمتغيرات المرتبطة به والاجابة عن الإشكالية تنطلق الدراسة من فرضية تمثلت في: يؤدي استمرار التدخل التركي في ليبيا إلى تعقيد المصالحة السياسية الليبية ويقوض من فرص تحقيق الأمن لصالح البراغماتية الاقتصادية والسياسية لتركيا.

**<u>مناهج الدراسة</u>**: بغية تحليل الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليل، لوصف الدراسة وتحديد أهم متغيرتها، ومن ثم إبراز العوامل المتحكمة فيها وتداعياتها، وكيف أثر تعدد الفواعل في ليبيا وتوجيه مسارها.

**<u>أهمية الموضوع</u>**: تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على أهم أزمات منطقة المتوسط والتي انعكست على الدول الإفريقية المجاورة لليبيا، وأوروبا، وافرزت تنافسا دوليا غير مسبوق في المنطقة.

## 1. التدخل العسكري في الأزمة الليبية

عرف العالم عدة مساعي لتحقي الحرية والديموقراطية استمرت لعقود من الزمن، أطلق عليها صامويل هنتغتون بموجات الديموقراطية، سعت فيها الشعوب لحياة أفضل ومشاركة أوسع في الحياة السياسة، وبقيت الدول العربية بعيدة عن هذه الموجات حتى أطلق عليها في أدبيات السياسة بالاستثناء العربي، والذي ربطه علماء السياسة بعامل الدين الاسلامي، إلى أن جاءت سنة 2010 حيث انتشرت الاحتجاجات مطالبة بالتغيير والتي أطلق عليها بالثورات العربية، هدفت للتخلص من الأنظمة غير الديموقراطية من بين هذه الدول ليبيا، التي عرفت أسوء موجات التغيير منذ نشأتها، وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة.

### 1.1 الأزمة الليبية

نتناول في هذا الجزء انطلاق المظاهرات ومسار تحولها إلى حرب أهلية، دفعت بالمجتمع للتدخل عسكريا، حيث بدأت الاحتجاجات في شوارع بنغازي (ليبيا) في 2011/02/17 انعكاسا للظروف السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي لم تعبر عن مستوى تطلعات الليبيين، ووصل الشعب الليبي إلى مرحلة أدرك فيها أن نظامه غير قادر وغير راغب في التغيير وبعث التنمية الشاملة، بالإضافة إلى غياب المؤسسات الدستورية التي من شأنها المساهمة في تغيير الوضع.**(Harverd, 2013, p. 12)**

تميزت المظاهرات في البداية بالسلمية ومحدودية المطالب بحيث ركزت على الحرية السياسية، الاصلاحات السياسية والدستورية، مكافحة الفساد...، إلا أن تجاهل النظام للمطالب واستخدام العنف أرسل صدى سريع لدى المتظاهرين مفاده رفض النظام لأي حوار وعدم استعداده لتقبل مطالب الشعب المحتج الأمر الذي دفع المحتجين إلى رفع سقف مطالبهم والدعوة للإطاحة بنظام معمر القذافي.

انطلقت أعمال الشغب والتعدي على الأملاك العامة والمراكز الحكومية، قوبلت باستخدام العنف من قبل الأجهزة الأمنية ليسجل عددا من الضحايا، لتأخذ ليبيا بسرعة منعطفا آخر بسبب الاستخدام المفرط للقوة العسكرية تحولت المظاهرات لحرب أهلية تدخل على إثرها المجتمع الدولي ليصدر مجلس الأمن القرارين (1973/1970) ووفقا لنماذج التدخل العسكري؛ فإن التدخل في ليبيا يقع في إطار نموذج الإغاثة، على اعتبار أن التدخل كان بهدف إغاثة المدنيين وفقا لمبدأ مسؤولية الحماية، وعرفت العملية بـ (**فجر الأوديسا Odyssa Dowen**) و(**الحامي الموحد Unified Protect**)، نص القرار على تطبيق حظر بحري على الأسلحة، إنشاء منطقة حظر جوي لحماية المدنيين، **(Gros, 24 avril 2011, pp. 6-12)** وفق ما توضحه الخريطة أدناه:

الخريطة رقم (01): أماكن تواجد القوات البحرية والجوية للأطراف المتدخلة في ليبيا سنة 2011

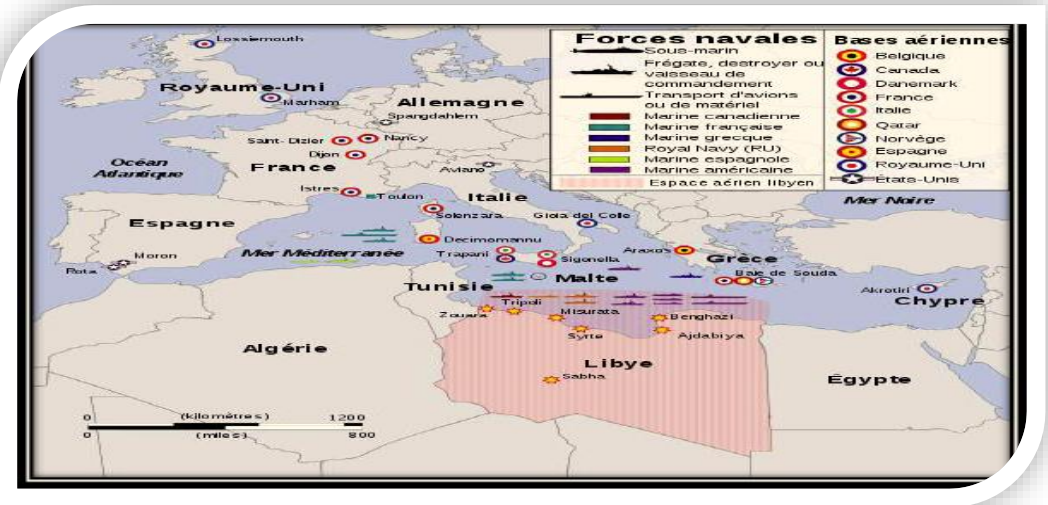


**المصدر: (Gros, 24 avril 2011, p. 12)**

### 2.1 العلاقات التركية-الليبية

تعتبر تركيا من بين الفواعل الأساسية في الأزمة الليبية منذ بدايتها، ولا ينحصر دورها في متابعة الشأن الليبي فقط ومحاولة الحل السلمي، وإنما تجاوز لتتدخل في كل مجريات الأحداث في ليبيا من خلال دعمها لحكومة الوفاق الوطني على حساب الجيش الليبي، ويعود التواجد التركي في ليبيا إلى مرحلة ما قبل الاستقلال وهو ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل.

**أ- قبل الثورة 1970-2010**

تعود بداية العلاقات التركية الليبية للعهد العثماني؛ تراجعت بعد سقوط الخلافة العثمانية وفي فترة الحكم الملكي، لتعود العلاقات بشكل بارز في 1974 أثناء العملية العسكرية التركية في قبرص التي تلقت فيها الدعم من ليبيا، وعرف الحجم التجاري بين البلدين نموا مطردا في فترة وجيزة، ففي 1978 تم منح القروض للعديد من المنظمات مثل البنك المركزي التركي، الخطوط الجوية التركية، البنك الزراعي، وتمكين العمال الأتراك من العمل في ليبيا. **(Tankut Oztas, 2019, p. 08)**

تعززت العلاقات بعد ذلك بعديد من المشاريع فقد كانت ليبيا أول سوق يدخل فيها مقاولون أتراك في عام 1972؛ ففي عام 2010حصلت تركيا على مبلغ ضخم من عقود البناء في ليبيا وضخ المستثمرون الأتراك مليارات الدولارات، حيث وقعت شركات الأعمال التركية على نحو 304 عقد تجاري في ليبيا، **(Studies, 2020, p. 01)**

**ب - تحليل الموقف التركي من الثورة الليبية**

تميز الموقف التركي في بداية الثورة بالحياد متسقا مع الموقف الدولي والإقليمي الداعي إلى وقف العنف ضد المدنيين، وحفاظا على مصالحها (حماية مواطنيها والقدرة على إجلائهم - وحماية مشاريعها الاقتصادية) دأبت تركيا على توضيح مواقفها اتجاه الأحداث في ليبيا فبعد فرض حظر الطيران أعربت عن معارضتها لفرض الحظر من خلال تصريح رئيس لوزراء التركي سابقا (أردوغان ) في منتدى قادة التغيير في اسطنبول 03/14/ 2011 بقوله: **"إن التدخل العسكري من قبل الناتو أو أي دولة أخرى ستنجم عنه آثار عكسية تماما"** وفي 03/15/ 2011 أوضح في خطابه أمام البرلمان التركي أن موقف تركيا واضح ويتلخص في عبارتي هما **"لسنا مع النفط" "ولا نريد لتجار الأسلحة أن يكسبوا من اقتتال الإخوة"** فيما بعد أبدت تركيا تأييدها للقرار 1973 من خلال تصريح أردغان عقب صدور القرار في 03/18/ 2011 بقوله: **إن هذا القرار يجب أن يطبق فورا"،(النعيمي، 2014، الصفحات 33-38)**

اعترفت تركياب المجلس الوطني الانتقالي بوصفه الممثل الوحيد للشعب الليبي، وبعد تجاوز عمليا الناتو العسكرية لحدود التفويض الأممي استنكرت الأمر حيث قال الرئيس التركي أردغان في 22 شباط 2011 بأن: **"البترول والثروات الطبيعية الموجودة في الأراضي الليبية هي السبب فيما تعيشه ليبيا"** في إشارة ضمنية إلى أن دوافع الدول الغربية هي التنافس حول ثروات ليبيا. **(النعيمي، 2014، الصفحات 36-40)**

**ج- السياسة التركية بعد الثورة:** مرت السياسة التركية بعد سقوط القذافي بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى 2011-2013:** كانت تركيا أول دولة فتحت سفارة لها في طرابلس وتعين سفيرا في 09/2 /2011، وتحت وطأة الفوضى الأمنية اضطرت لغلقها العام 2014 ليتم إعادة فتحها في أواخر جانفي.2017 **(التلغ، 2018، صفحة 09)**، وتفاعلت مع أول حكومة انتقالية برئاسة عبد الرحمان الكيب، حيث حاولت تركيا استعادة علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا من خلال دعم الاستقرار وإنشاء حكومة مركزية، ذلك أن الفوضى التي أعقبت سقوط نظام القذافي ألحقت الضرر الشديد بالمصالح التركية، كون أن لتركيا التزامات تعاقدية غير مدفوعة في ليبيا.
- **المرحلة الثانية 2013-2015:** أيدت تركيا الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوقيع عليه تحت رعاية الأمم المتحدة في ديسمبر 2015، ولكن بعد اندلاع الحرب الأهلية نمى الدور العسكري التركي الداعم لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا في طرابلس، وخاصة بعد هجوم حفتر على العاصمة في أفريل 2019. **(Studies، 2020، صفحة 01)**، بداية اتخذ الدعم العسكري التركي طابعا عاما محدودا وأعلن الرئيس التركي أن بلاده تقدم أسلحة إلى الحكومة الوطنية بموجب اتفاق تعاون عسكري، مع عدم تحديد طبيعة هذا الاتفاق أنذك. (Amirican, 2020, p. 09)
- **المرحلة الثالثة 2016-2021:** في 27 /11/ 2019 وقعت الدولتين اتفاقيتين بحرية-وأمنية تضمنت الأولى تحديد المجال البحري في البحر الأبيض المتوسط، أما الثانية حول التعاون الأمني في المجال العسكري ومكافحة الارهاب، ونقل الخبرات....

## 2. الأبعاد البراغماتية للتقارب التركي- الليبي

من الطبيعي أن يكون لتدخل التركي أسبابه الاستراتيجية القصيرة والبعيدة المدى والتي يكن تحديدها في النقاط الآتية:

### 1.2 من الناحية الجغرافية

تعتبر الجغرافية والسياسة وجهان لعملة واحدة نظرا لارتباطهما ببعضهما البعض وتأثير كل منهما في الأخر، حيث يكتسي موقع الدولة وإمكانياتها الطبيعة بعدا هاما في تحديد توجهات الدول داخليا وخارجيا.

تقع ليبيا في موقع استراتيجي مهم للغاية، فهي نقطة التقاء بين أوربا والوطن العربي وأفريقيا، وكان التنافس الدولي على ليبيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية هو الدافع نحو استقلالها للحيلولة دون استئثار قوة ما للسيطرة عليها، وأن من يسيطر على ليبيا يمكن أن يهدد أمن هذه الأقاليم مجتمعة واستقرارها، يضاف إلى ذلك أنها من الدول الغنية بالمحروقات؛ وتحتل ليبيا المركز الخامس عالميا في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين، فضلا عن ذلك توافر ليبيا على مصادر الطاقة البديلة عبر استغلال الطاقة الشمسية –طاقة الرياح- والحرارة الكامنة بالصحراء

الليبية التي يمكن الاعتماد عليها، كما أن وزارة الطاقة الأمريكية ترى في المناخ الليبي مكانا مناسبا لتطوير تقنية الطاقة البديلة، وبهذا تعد ليبيا أحد أهم مصدر الطاقة المتعددة في المستقبل المنظور.

**2.2 مكاسب أيديولوجية**

تكتسي الابعاد القيمية أهمية بالغة في تحديد العلاقات بين الدول، ذلك أن الدول ذات القيم المشتركة غالبا ما تبني علاقات سلمية فيما بينها، وهو ما عبرت عنه النظرية البنائية بأن الدول ذات القيم المشتركة لا تنظر لبعضها البعض على اعتبار أنهم أعداء، وتسعى الدول في إطار السياسة الدولية والنظام الدولي الفوضوي إلى توسيع قاعدة الدول التي تشابهها، كما هو الشأن بالنسبة لتركيا وإيران.

بصفة عامة يظهر النسق التصاعدي لتحركات تركيا في إفريقيا إذ قام أردوغان بزيارة 23 بلدا إفريقيا في مسعى إلى نسج علاقات دبلوماسية تسمح لتركيا كقوة قادرة على منافسة القوى التقليدية في إفريقيا (فرنسا وأميركا...)؛ وعلى الرغم من أن العلاقات بين تركيا ودول إفريقيا حديثة(20 سنة) إلى أن أردوغان قام بتركيز 44 سفارة في بلدان القارة. **(مليتي، 2018، صفحة 03)**

حاولت تركيا استغلال أحداث الربيع العربي وما تلاها من تحولات سياسية في المنطقة لتمكين حركات الإسلام السياسي للقفز على الحكم في مصر، تونس، ليبيا، بهدف تعزيز النفوذ وتوسيع رقعة الانتشار، يعتمد النفوذ التركي على عدة محاور للعمل، أهمها تلك التي تشرف عليها حكومة أنقرة ذاتها، أو الجمعيات الخاصة والمنظمات التي يتولاها رجال أعمال مقربون من الدولة، أو تحت ستار مؤسسات خيرية؛ كالخدمة والتمويل، أو عبر أذرعها الإعلامية والفنية، التي مثلت قوة ناعمة في الاتصالات الثقافية والاقتصادية، لإعادة خلق نسخة جديدة من الإمبراطورية العثمانية من شمال إفريقيا إلى الهضبة الإيرانية وآسيا الوسطى. **(التلغ، 2018، صفحة 09)**

قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، كانت وكالة التعاون والتنسيق"تيكا" التي تأسست في1992 تشتغل لحوالي عشر سنوات، في 12 مكتبا موزعة على الجمهوريات التركية المنفصلة عن الاتحاد السوفياتي تعنى بمساعدة تلك الجمهوريات على تطوير مؤسساتها وبناها التحتية باعتبارها كانت من الأقاليم المنسية في الاتحاد المنهار، والذي جعل تركيا تعتمد على تلك المؤسسة الخيرية هي الروابط الاجتماعية والثقافية التي تجمع الجمهوريات الجديدة بالدولة التركية المركزية التي نظرت إليها كفروع لها أكثر منها كدول مستقلة بذاتها، بعد وصول الحزب إلى الحكم العام 2002، توسع نشاط المنظمة نحو فضاءات إقليمية أخرى، من بينها المنطقة العربية، حيث تشير آخر الأرقام إلى بلوغها نحو 65مكتبا حول العالم أغلبها تنشط في دول إسلامية وارتفع حجم المساعدات التي تقدمها تيكا من65 مليون دولار في 2002 إلى 3 مليار دولار في العام 2015. **(زيتوني، 2018، الصفحات 17-18)**

لا تخفي تركيا أبدا دعمها وتأييدها جماعة الإخوان المسلمين، في العالم العربي وعلى رأسها فكان الرهان التركي على الإسلام عازفة على أوتار الإسلام السني ودعم الجماعات الإسلامية لتسهيل تمرير مشاريعها التوسعية، وكانت تيكا أيضا جزءا من التدخل التركي في ليبيا؛ في ظاهر أنشطتها انها تعنى بالعمل الإنساني، لكن الواقع أن المنظمة جزء من المشروع الأردوغاني الداعم للإسلام السياسي، وتركز المنظمة

أعمالها على الجوانب التعليمية والثقافية بالإضافة إلى مهامها الإغاثية والصحية من أجل كسب صورة إيجابية لدى المواطن الليبي الذي فقد الثقة في كل جماعات الإسلام السياسي خاصة في المنطقة الشرقية.

يحسب رئيس الحكومة الانتقالية الليبية (فايز السراج)على التيار الإسلامي وعلى غرار باقي دول شمال إفريقيا برزت في ليبيا عدة تيارات إسلامية شكلت إحدى حلقات المعطى الجيوسياسي للمنطقة، وتعتبر القوى الإسلامية الليبية امتدادات لتيارات إقليمية فالجماعات الإسلامية الليبية امتداد إقليمي لحركة الإخوان المسلمين، وهو الأمر الذي جعله تتناقض مع التوجه الليبرالي لحفتر الذي يهدف إلى منع أخونة المنطقة ومنع نجاح أي تجربة إسلام سياسي في ليبيا على شاكلة حزب العدالة والتنمية التركي ووصول الإخوان المسلمين للحكم في مصر وحركة النهضة في تونس إلى الحكم. **(محمد، 2019، الصفحات 67-88)**

شكل الصراع الليبي اختبارا لتركيا وقدرتها على القتال في مجال السياسة الخارجية في شرق البحر الأبيض المتوسط، ويبدو أن الجهة الليبية تشكل "مقامرة" أخرى بالنسبة لأردوغان في سعيه إلى تعزيز الحكومات الصديقة إيديولوجيا في مختلف أنحاء المنطقة، فمنذ انقلاب عام 2013 في مصر، كان حزب أردوغان يدعم على نحو متزايد وبنشاط جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المرتبطة بها في مختلف أنحاء المنطقة، كون أن وجود حكومة مؤيدة لتركيا في ليبيا سوف يشكل فوزا كبيرا للطموحات الإقليمية التركية، وهذا يعني نجاحها في استخدام وكلاء إسلاميين في المنطقة وإضفاء الشرعية على نظام أردوغان، **(Macgillivray, 2020)**

### 3.2. فرصة لانتقام تاريخي

عودة تركيا في الساحة الدولية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في سنة 2002 كان تحت شعار العثمانيون الجدد؛ رغبة منهم في العودة إلى مجدهم التاريخي وعظمة الدولة العثمانية، حمل معه إرثا تاريخيا اعتبر فيه العثمانيون أنه تم سلب مكتسباتهم في فترة ضعفهم أيام أطلق عليها الرجل المريض، لذلك سعى أتراك حزب العدالة والتنمية لاسترجاع ما أخذ منهم سابقا.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وضعف الدولة العثمانية تم توقيع معاهدة لوزان (1923) بين تركيا والدول الحليفة المنتصرة في الحرب منها إيطاليا واليونان أدت المعاهدة إلى الاعتراف الدولي بتركيا الحالية شملت بنودها التخلي عن بعض الجزر لإيطاليا، والتراجع عن مطالبها في ليبيا، مصر، السودان، فلسطين، سوريا، واعترفت بضم قبرص لبريطانيا، وبذلك كانت هذه المعاهدة خطوة أخيرة في عملية طويلة لإضعاف الدولة العثمانية؛ بموجبها تخلت تركيا عن العديد من مناطق نفوذها وفكت أواصرها مع معظم جزر ايجة لصالح اليونان. **(Haward, 1966, p. 33)**

وتم الغاء الخلافة التي امتدت 640 عام وبذلك تقلصت مساحة تركيا نحو 2950000 كلم مربع وبسكان أكثر من 13 مليون نسمة، (Show, 1978, p. 369)واعتبرت تركيا أنها أجبرت على المعاهدة والقبول ببنودها على اعتبار أنها أضعفت أنذلك، وبعد التوافق الليبي وترسيم الحدود فرصة لاسترجاع

ما تم التراجع عنه في وقت سابق خاصة في ظل الطموحات السياسية لرجب طيب أردغان لاسترجاع المجد العثماني، فضلا على أن تركيا تعتبر الدخول فيما وراء حدودها مسألة دفاع عن الوجود التركي وأنها أمام فرصة تاريخية كونها تشكل جزء من الذاكرة لتواجد التركي القديم في شمال إفريقيا. **(عامود، 2015، صفحة 97)**

**4.2 تحقيق مكاسب اقتصادية**

يتناول هذا الجزء دور الأبعاد الاقتصادية في التحرك التركي تجاه ما يحدث في ليبيا، ذلك أن المحدد الاقتصادي يلعب دورا محوريا في تحديد العلاقات بين الدول.

يمثل الاقتصادي العامل الأهم في توجهت صانع القرار التركي (حزب العدالة والتنمية) منذ تولي السلطة في 2002، فقد اعتبر الحزب عملية التنمية والتحديث الاقتصادي مدخلا للنجاح الداخلي وكذا لعب دور فعالي على المستوى الخارجي، وهو اسبب التواجد التركي في ليبيا، ذلك أن تركيا تمتلك مصالح مهمة في ليبيا منذ فترة حكم الرئيس الليبي معمر القذافي؛ بعد إبرامها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وبالأخص في مجال البناء في عام 2010، فضلا عن امتلاك شركات الأعمال التركية نحو 304 عقد تجاري في مجال الإعمار والبناء. **(فياض، 2020، الصفحات 661-662)**

ارتفع استهلاك الطاقة في تركيا في السنوات الاخيرة وهذا تماشيا مع التطور الاقتصادي التي تشهده حيث زادت احتياجاتها خاصة نفط والغاز لذلك تسعى تركيا إلى الاستفادة من الثروة الطاقوية لليبيا (الغاز والنفط)، وتعتبر ليبيا دولة ريعية تتلخص أهم مواردها في احتياطاتها من النفط والغاز، اذ يبلغ انتاجها من النفط نحو حوالي 1,6 مليون برميل يوميا مع نسبة استهلاك محلي بنحو 270 ألف برميل يوميا فقط، وشكل النفط نحو 90 % من عائدات ليبيا من النقط الأجنبي، **(شعلان، 2015، صفحة 84)** فالهلال النفطي وحده يحوي على ثروات هائلة وهذا ما توضحه الخريطة الآتية:

**الخريطة رقم (02): خريطة توضح حجم الثروات النفطية في الهلال النفطي الليبي**

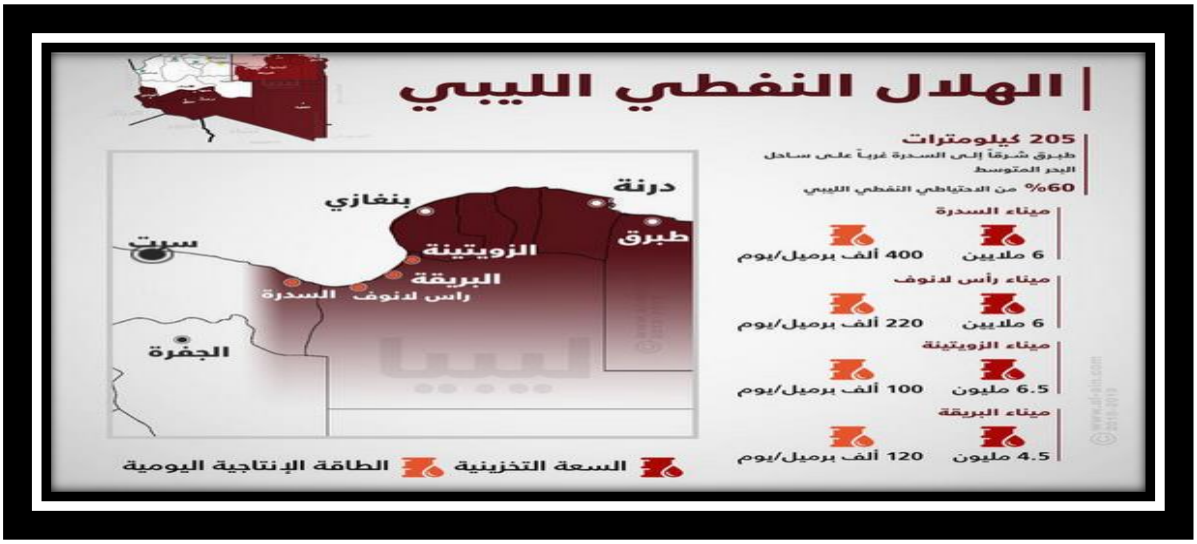


**المصدر: (بونان، 2020)**

ومن أهم الأسباب الاقتصادية للتواجد التركي في ليبيا:

**الرد على مشروع منتدى غاز شرق المتوسط**

أكدت عمليات مسح جيولوجية من مركز المسح الجيولوجي الأمريكي USGS في 2010 وجود مخزونات هائلة من النفط والغاز اللذين يمكن استخراجها تقنيا من حوض شرق المتوسط الذي يحتوي على 122 تريليون قدم مكعبة للغاز و1,7 بليون برميل من النفط، يؤدي هذا المخزون إلى انتعاش اقتصادي لكل الدول المطلة على هذه المنطقة **(الزواوي، 2016، صفحة 07)** انتجت هذه الاكتشافات ردود فعل إقليمية أبرزها في عام 2018 عقد في جزيرة كريت اليونانية قمة ثلاثية (مصر، اليونان، وقبرص) لإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط لتنسيق سياسات استغلال الغاز بما يضمن مصالح الأطراف الثلاث تم استبعاد تركيا منها، حيت تم ابرام مشروع **"إيست ميد"** بين (إسرائيل، قبرص، واليونان في أثينا).

وفي فيفري2019 أي بعد شهر واحد من إعلان منتدى غاز شرق المتوسط، نفذت تركيا أضخم مناورات عسكرية في تاريخها تحت اسم **"الوطن الأزرق"** في البحار الثلاثة التي تحيط بها( البحر الأسود، البحر المتوسط، وبحر إيجة)؛ بأكثر من 100 سفينة حربية، تبعتها مناورة **"ذئب البحر"** في ماي 2019 **(الرنتيسي، 2020، صفحة 03)** كما واعتبرت تركيا المباحثات (المصرية- الإسرائيلية- اليونانية – القبرصية) فيما يتعلق بحقوق استثمار والتنقيب في شرق المتوسط بمحاولة لتطويقها، للرد سياسيا على جيرانها الإقليميين المطلقة على شرق المتوسط وسعت تركيا علاقاتها مع ليبيا، حيث حققت تركيا هدفين استراتيجيين من تدخلها في الشأن الليبي؛ هما اتفاقية تعيين حدود المناطق الاقتصادية الخالصة، والامتياز المحتمل لاستخدام قاعدة مصراته البحرية.

**الاتفاقية البحرية**

قررت تركيا وحكومة الوفاق الليبية العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط من خلال الاتفاقية البحرية في 2019/11/27 وتحديد الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين بالإحداثيات الجغرافية على الخرائط، كما تم الاتفاق على حل أي نزاع حول المذكرة عبر القنوات الدبلوماسية، سعت تركيا لهذا الاتفاق منذ عام 2009 بعد أن أعلنت ليبيا المنطقة الاقتصادية الخالصة لها، وبالفعل؛ أجريت محادثات أولية في عام 2010، ولكنها تعثرت مع اندلاع ثورة 2011 ، و في 2014 بعد بدء حفتر معركة-الكرامة- ،وقد عاودت تركيا الكرة في عام 2018 وعملت عليها فنيا على نحو مكثف منذ ذلك الحين. **(الرنتيسي، 2020، صفحة 02)** لتكون الاتفاقية بالشكل الموضح في الخريطة الآتية.

**الخريطة رقم (03): حدود الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية بين ليبيا وتركيا**

**المصدر:** https://www.google.com/search?q

تكسب الاتفاقية البحرية أكثر من 100 كلم$^2$ بحري تحت السيادة التركية الأمر الذي يعني وصول تركيا إلى منتصف البحر المتوسط على حساب اليونان وقبرص وتوسيع مجالها البحري، هذه المكاسب الجغرافية تحرمه منها الخرائط الأوروبية المتعلقة بالمناطق الخالصة لكل من اليونان وقبرص؛ ما يمكن تركيا من الوصول إلى منتصف البحر المتوسط بعد أن حاصرتها الرواية اليونانية للسيادة البحرية في مسافات قصيرة بالقرب من سواحلها، بسبب امتلاك اليونان العديد من الجزر الصغيرة.

يمكن حصول تركيا على حصة من غاز شرق المتوسط من خلال ترسيم حدودها مع ليبيا إلى تحول بارز في سياستها الخارجية تجاه جيرانها الإقليميين، فتركيا التي تقع تحت طائلة الغاز الروسي وتعاني من إملاءات روسية عليها خاصة في الخلافات السياسية فيما يتعلق بالموضوع السوري مثلا تحاول تحقيق بديل للطاقة الروسية؛ في ظل نموها في استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات من 50 ألف كيلو طن معادل نفطي KTOE عام 2000 إلى 120 ألف في عام 2021. **(الزواوي، 2016، الصفحات 04-05)**

شكل ترسيم الحدود البحرية حيزا لطريق بحري مباشر من الساحل التركي إلى الساحل الليبي، اعتبرت بمثابة ورقة ضغط على الدول التي تحاول عزلها في خطوة للرد على منتدى غاز شرق المتوسط، ومثلت مكسبا استراتيجيا واقتصاديا مهما لها، ذلك أن الخطوة التركية بخصوص مذكرة التفاهم البحرية تنطلق من حسابات صراع النفوذ على موارد الطاقة في شرق المتوسط، ومن ثم فإنها تعتبر ردا على الدول المناهضة لسياسة أنقرة لعزل تركيا، وفق رؤية المسؤولين الأتراك.

وجدت تركيا في الفوضى الأمنية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بابا ليس فقط لتقديم المساعدات الإنسانية المدروسة سياسيا أو توفير التنمية من خلال إطلاق عدد من المشاريع وإنما أساسا لضخ السلاح باتجاه الأذرع الميدانية لتنظيم الإخوان وتعزيز سطوتهم في البلاد وفي المنطقة.

في فيفري 2018 استضافت تركيا أشغال المؤتمر الاقتصادي الليبي الذي طغت عليه النزعة السياسية أكثر من الحديث الاقتصادي، إذ شارك فيه ممثلون عن حكومة الوفاق الوطني واغتنم الأتراك المنتدى لاستمالة المسؤولين الليبيين حيث أعلن آنذاك وزير الاقتصاد التركي أن بلاده تولي أهمية

خاصة لليبيا وأنها تسعى إلى الرفع من التعاون الاقتصادي وإطلاق المشاريع في عدة مجالات والابتعاد عن أي منافسة واختلافات، وخلال السنوات الأخيرة أطلقت تركيا عددا من المشاريع الاقتصادية في ليبيا خاصة في مجال الكهرباء إذ يناهز حجمها الإجمالي 2.3 مليار دولار وفق بعض الأرقام التركية الرسمية. **(مليتي، 2018، صفحة 04)**

في الوقت الذي تدعي فيه تركيا أن إطلاق المشاريع الاقتصادية في ليبيا يأتي في إطار التعاون الثنائي ومساعدة ليبيا التي شهد اقتصادها تدهورا خطيرا منذ سقوط نظام القذافي العام 2011 فإن الخبراء يشددون على أن إحدى أهم محركات التغلغل تتمثل في انكماش الاقتصاد التركي بالمقارنة مع النسق التصاعدي للاقتصاديات الجديدة، بعد نهاية الأحداث المباشرة في أكتوبر 2011 اقتربت السلطات التركية من مختلف الحكومات الليبية التي تعاقبت على إدارة البلاد وحاولت الشركات التركية العودة من جديد إلى ليبيا لاستكمال عدد من المشروعات التي توقفت بفعل الحرب، في يوليو2016 ، كشف موقع ويكيليكس من بين ما يقرب من300 ألف رسالة بريد إلكتروني بين مسؤولين ليبيين وآخرين أتراك حول أموال تم تحويلها من ليبيا لتركيا منها 75مليون دولار، بمساعدة شركة محلية ليبية، **(نظيف، 2018، صفحة 37)**

تصوغ تركيا أن التحالف مع ليبيا يتجاوز الجانب العسكري بل ويشمل الروابط التاريخية والثقافية التي تدعم بناء ليبيا من جهة؛ وبعد أمر ملحا تفرضه ضرورة حماية المصالح التركية من جهة أخرى، وليست بسياسة توسعية إلا أن الكثير من الاخصائيين يعتبرون أن ما تعانيه تركيا من مشاكل داخلية هو السبب في التقارب مع ليبيا، كون أن تركيا تعاني العديد من المشاكل الداخلية حيث انخفض معدل النمو في الاقتصاد التركي لعام 2018 إلى معدل (2,6%) وفق بيانات معهد الإحصاء التركي في مقابل (7,4%) عام 2017 وبذلك تسعى إلى انعاش الاقتصاد والخروج من الأزمات بتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية بقيمة 18 مليار دولار. **(فياض، 2020، الصفحات 661-662)**

بلغ التبادل التجاري بين تركيا وليبيا في عهد القذافي 9,8 مليار دولار بالإضافة إلى اعلان ليبيا عند تقديم استمارات بقيمة 15 مليار دولار منحت لشركات التركية، وكذا دخول 160 مشروعا استثماريا تركيا إلى ليبيا، **(السياسات، 2011، صفحة 05)** فالموقف التركي براغماتي يوازي بين حسابات الربح والخسارة حيال النزاع في ليبيا، ذلك إن الاحتياطيات من الغاز التي تم العثور عليها في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بالقرب من قبرص من الممكن أن توفر مصدرا مطلوب بشدة للدخل لأردوغان في حين يتسبب تراجع الاستثمار المباشر الأجنبي والليرة التركية المتزايدة الحدة في الإضرار بقبضته على السلطة.

والواقع أن التورط التركي في ليبيا يشكل مدخل لتشتيت الانتباه الداخلي، نظرا للأزمة الاقتصادية المحتدمة في تركيا، ويتعين على أردوغان أن يضمن الفوز في ليبيا إذا كان له أن يحظى بأي فرصة لدرء القضايا الاقتصادية والاجتماعية الداخلية المتنامية؛ إن استراتيجية أردوغان في ليبيا تدور حول الشرعية المحلية بقدر ما تدور حول التوقعات الإقليمية .**(Macgillivray، 2020)**

تشكل الصادرات التركية إلى ليبيا أكثر من 800 مليون دولار سنويا، أو نحو 0. 5% من إجمالي الصادرات، مع 0 واردات من ليبيا، ومع تعليق ديون ومشاريع غير مدفوعة بقيمة 16 مليار دولار بسبب الحرب الأهلية، فإن تركيا لديها حصص كبيرة نتيجة الصراع لصالحها، ففي جانفي 2020، تم التوقيع على مذكرة تفاهم تنص على اتفاق مبدئي للتعويض بقيمة 2.7 مليار دولار عن العمل الذي تم تنفيذه في ليبيا عندما كان القذافي لا يزال في السلطة. **(Intelligence، 2020)**

وحسب دراسات المعهد الاحصائي التركي فإن الصادرات التركية إلى ليبيا ارتفعت إلى 143.98 مليون دولار أمريكي في سبتمبر من 99.56 مليون دولار أمريكي في أغسطس 2020. والشكل رقم (01) يوضح حجم المبادلات التجارية من تركيا إلى ليبيا:

**الشكل رقم (01): حجم الصادرات من تركيا إلى ليبيا بين سنتي 2019-2020**

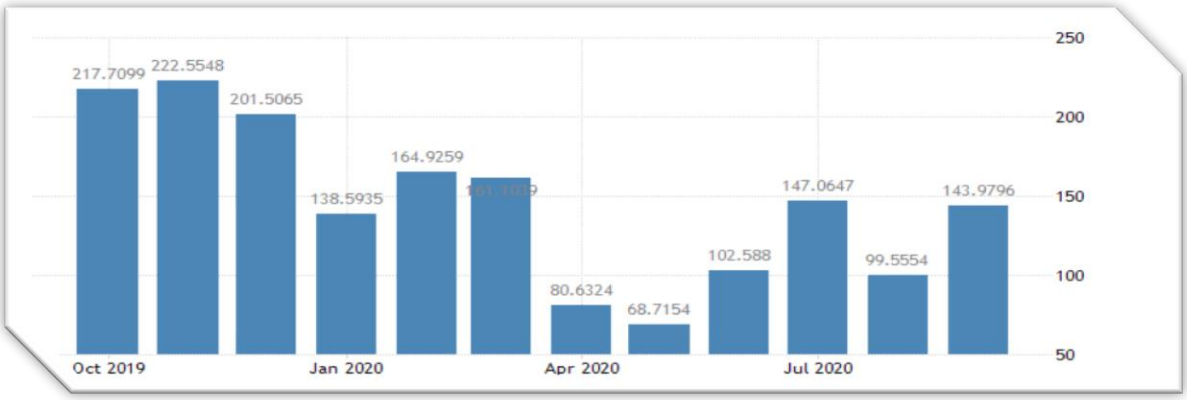


**المصدر:** Turkish Statistical Institute (turkstat

إن إبرام تركيا هذه الاتفاقية مع حكومة السراج يأتي في سياق سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة والتي ينتهجها أردوغان ومحاولته الضغط بهذه الاتفاقية على دول شرق المتوسط الأخرى من خلال تعطيل "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي أقرت هذه الدول ضمنه اتفاقات تعاون فيما بينها لاستغلال موارد النفط والغاز وإنشاء خط نقل الغاز الذي سيمر عبر جزيرة كريت إلى أوروبا، فضلا عن اللعب بهذه الورقة مع ورقة اللاجئين في مواجهة الاتحاد الأوروبي، وأيضا محاولة تركيا تهديد. **(السياسات، 2011)**

**البعد العسكري (الاتفاق الأمني التركي-الليبي)**

نشرت المواقع التركية بنودا لاتفاق تضمن نقلا لخبرات والدعم والمعدات من تركيا لليبيا، المشاركة في المناورات العسكرية، تقديم الخدمات العسكرية، تبادل الذخائر وأنظمة الأسلحة والآليات العسكرية، إضافة إلى تبادل الخبراء والتعاون الاستخباراتي، والمساهمة في إنشاء قوات التدخل السريع، والعمل العسكري المشترك داخل حدود الطرف، وتدوم المذكرة الأمنية مدة ثلاثة أعوام من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، على أن تمدد تلقائيا مدة سنة ما لم يقم أحد الطرفين بالتعبير عن رغبته في إنهائها، وشملت إمكانية إنشاء مكتب مشترك للتعاون الأمني والدفاعي، لا يعتبر هذا الاتفاق هو الاتفاق الأمني الأول بين

تركيا وليبيا؛ فقد عقدت عدة اتفاقيات منذ 2013 شملت تدريبا عسكريا لأكثر من 900 عسكري ليبي منذ ذلك الحين.

في 2020/01/2، وافق الاغلبية في البرلمان التركي على تدخل مسلح لمدة عام في ليبيا، وعلى تركيا أن تقدم الأسلحة والتدريب العسكري والقوة الجوية لدعم الجيش الوطني الليبي ضد قوات الجنرال خليفة حفتر، ويعطي الاتفاق تركيا موطئ قدم قوي في شمال أفريقيا مع إمكانية تشغيل قواعد عسكرية من ليبيا، هناك أكثر من 85% من التأييد الشعبي للاتفاق، ويضمن دعم تركيا لحكومة الوفاق الوطني بقاء حصص تركيا في ليبيا، فضلا عن استمرار الاتفاق على الحدود البحرية. **(Intelligence، 2020)**

وفي 2018/01/7، قامت السلطات اليونانية بحجز سفينة شحن محملة بالأسلحة والمتفجرات من تركيا متوجهة إلى مدينة مصراتة الليبية التي تعتبر مرتع للإسلاميين، وقد تم تكديس السفينة مع 29 حاوية مليئة بالمتفجرات وكمية كبيرة من نترات الأمونيوم العامل للانفجار و11 صهرا من خزانات الغاز البترولي المسال الفارغة تم اعتراضها قبالة ميناء كريتان بإيراكليو،في 17 /12/ 2018، تم الاستيلاء على شحنة من 2,5 مليون طلقة تركية الصنع في نفس الميناء وفي 18 /12/ 2018، صادرت الجمارك الليبية شحنة أسلحة من تركيا في ميناء خومز، على بعد 100 كم تقريبا شرق طرابلس احتوت الحمولة على 3000 مسدس تركي الصنع. **(Burweila, p.04، 2019، )**

في 2020/01/ 2، وافق البرلمان التركي على مشروع قرار لإرسال قوات إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني الأمر الذي سمح للحكومة التركية بتحديد نطاق انتشارها في البداية، وحصل مشروع القانون على تأييد 325 نائبا**(Studies, 2020, p. 01) .**

اعتبر التدخل العسكري في ليبيا عملا استباقيا وقائيا للحفاظ على المصالح التركية في المتوسط، الأمر الذي اعتبرته تركيا حصار سياسي عليها، وبموجب مذكرة التفاهم الأمنية والعسكرية؛ استطاعت من خلالها مساومة بقية الأطراف المتدخلة في الشأن الليبي، والتي تجمعها قضايا متشابكة مع تركيا، مثل روسيا بالنسبة للملف السوري، والأطراف الأوروبية بالنسبة لملف الهجرة، ومصر بالنسبة لغاز شرق المتوسط، والولايات المتحدة بالنسبة لملف العقوبات المحتملة بشأن التسليح، وفي الوقت الذي تعد الأولوية الأكبر لدى أنقرة هي مذكرة التفاهم الخاصة بتحديد الصلاحية البحرية، تعتبر حكومة الوفاق مذكرة التفاهم الأمنية والعسكرية أولوية لديها.

## 3. الاستجابات الإقليمية والدولية للتدخل التركي

كانت الدبلوماسية التركية نشطة في البلدان المجاورة لليبيا، بهدف توضيح طبيعة الدور التركي في ليبيا ومميزاته، وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن تحفظاته على الاتفاق الموقع بين تركيا والحكومة الليبية وطلب مزيدا من التوضيح عنه، وكذلك التدخل العسكري التركي، ولكنها لا تملك أي قدرة حقيقية على التأثير على مسار الأزمة الليبية، نتيجة للمنافسة الفرنسية الإيطالية التي حدت من قدرة مؤسسات الاتحاد الأوروبي على تبني نهج أوروبي مشترك في التعامل مع القضية، وكان دور هذه المؤسسات مقتصرا على التعامل مع الأزمة باعتبارها أمنية التهديد من منظور الهجرة غير النظامية.

وتغيب المواقف الواضحة اتجاه تركيا-ليبيا من قبل كل الشركاء الإقليميين في منطقة شرق المتوسط بسبب وجود العديد من القضايا المتنازع عليها فيما بينهم، تتمحور في معظمها حول الموارد الطاقوية.

إن المشهد السياسي الذي يميز المنطقة بالكامل يوفر فرصا متعددة لتركيا لزيادة دورها على المستوى الدولي، فغياب الولايات المتحدة في المنطقة يسمح لكل من روسيا وتركيا بإبراز قوتهما في الصراع السوري والليبي. وكما هي الحال في سوريا، فإن روسيا وتركيا تجدان نفسيهما على طرفي نقيض في ليبيا. ولكن حجم العواقب المرتبطة بأزمة افتراضية مفتوحة بين القوتين يفرض على كل من بوتن وأردوغان البحث باستمرار عن حل وسط. ومن ثم فإن علاقتها تقوم على توازن دقيق بين مصالحها وحاجتها إلى الحفاظ على الشراكة الشاملة، وبعد أن أعلنت تركيا بدأ أنشطة التنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية الأميركية إلى تحذير النظام التركي قائلا: **"إن هذه الخطوة استفزازية للغاية وتخاطر بإثارة التوترات في المنطقة". (Studies, 2020, p. 03)**

وتعتبر فيه بعض الأطراف الإقليمية أن ما يحدث بين تركيا وليبيا أمرا منافي لحظر السلاح التي فرضته الأمم المتحدة حيث ترى مصر أن تركيا أنموذجا مثيرا للأزمات في المنطقة - **(سناوي، 2020، الصفحات 12-13)**، وأن الاتفاقية البحرية غير قانونية من جهة أخرى وذلك وفقا لما يلي:

❖ **الأساس القانوني للاتفاقية البحرية**

تعتبر تركيا أن الاتفاقية البحرية بينها وبين حكومة الوفاق الليبية، التي أرسلت نسخة منها إلى الأمم المتحدة، اتفاقية قانونية منسجمة مع القانون الدولي، باعتبار أنها أبرمت بين دولتين ذات سيادة وأن حكومة الوفاق معترف بها من قبل الأمم المتحدة والاتفاقية تدخل ضمن أعمال السيادة التي يكفلها القانون الدولي.

في حين أن البعض يرى بأن الاتفاقية غير قانونية وذلك أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 تعد المرجعية القانونية المحددة لكافة استخدامات البحار والمحيطات، قد استحدثت المنطقة الاقتصادية الخالصة التي لا يتعدى مداها 200 ميل بحري، تمارس فيها الدولة حقوقا اقتصادية في إطار سيادي من خلال حقها في الاستكشاف، الاستغلال، وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية وذلك بموجب نص المادة (56)من الاتفاقية. **(للسياسات، 2019)**

أكدت قواعد القانون الدولي أن ترسيم الحدود البحرية ليس عملا أحاديا، تنفرد به الدولة بل يجب أن تضع في اعتبارها مواقف الدول الأخرى المشتركة معها في الحدود البحرية، تجنبا لنشوب المنازعات الدولية وقد نصت المادة (74) من الاتفاقية على أن تعيين الحدود البحرية يكون على أساس قواعد القانون الدولي وصولا لحل منصف، كما أن الثابت من مطالعة نص المادة (121) من ذات الاتفاقية أنها أكدت على حق الجزر البحرية في الحق القانوني في التمتع بالمنطقة الاقتصادية الخالصة، كما أن المستقر عليه قانونيا وقضائيا أن إبرام اتفاقيات الحدود البرية والبحرية يحظر إبرام تلك

الاتفاقيات أثناء الحروب أو النزاعات المسلحة الداخلية أو الظروف الاستثنائية الداخلية للدول، وبإسقاط الاتفاقية على بنود مذكرة التفاهم التركية-الليبية يتبين: **(للسياسات، 2019)**

- عدم قانونية حكومة السراج في توقيع الاتفاقية نظرا لعدم وجود حدود بحرية مشتركة بين تركيا وليبيا، ووجود جزيرة كريت اليونانية كعائق جغرافي طبيعي بين البلدين.
- عدم شرعية الاتفاقية بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا.
- عدم تنسيق حكومة السراج مع الدولة المصرية قبل إبرام هذه الاتفاقية مع تركيا، نظرا لوجود حدود بحرية متلاصقة بين مصر وليبيا من جانب ووجود حدود بحرية متقابلة بين مصر وتركيا من جهة أخرى.
- الاعتداء على الحقوق الاقتصادية السيادية لليونان في جزرها في البحر المتوسط بموجب نص المادة (121) من اتفاقية الأمم المتحدة للبحار.

## خاتمة:

انعكس التواجد التركي في ليبيا ايجابيا على تركيا من عدة جوانب فتركيا استطاعت تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية بدءا بالاتفاقية البحرية وعقود استثمار وإعادة بناء إلى جانب حماية مصالحها المتواجدة في ليبيا قبل بدء الثورة والكثير من المبادلات التجارية التي ابرمتها في فترة حكم العقيد معمر القذافي، من ناحية أخرى مكسب سياسي داخلي بتوجيه الرأي العام التركي إلى السياسة الخارجية التركية بدل التركيز على المشاكل الداخلية والضغط على الحكومة، فضلا عن أن التواجد التركي في ليبيا منحها قدرا أكبر للعب دور سياسي في مجالها الإقليمي مع منافسيها الإقليميين في مناطق متنازع عليها.

وبغض النظر عن المكاسب البراغماتية التي تحصلت عليها ليبيا من تركيا فإن الانعكاسات الإيجابية كانت أكثر على تركيا لما أضافه تدخلها في ليبيا من قوة للمناورة على المستوى السياسي الدولي وفرصة تاريخية لاسترجاع حليف أيديولوجي في شمال إفريقيا والتي ضاعت منها بعد الانقلاب العسكري في مصر، وبذلك فالتواجد التركي في ليبيا ارتكز على البعد الاقتصادي بالاستفادة من ثروات ليبيا وفرص إعادة الإعمار خلق حليف استراتيجي في إفريقيا وفقا لنموذج الإسلام السياسي التركي -الإخوان المسلمون-؛ ومن ثمة التأثير في التوازنات الإقليمية الحاصلة في المنطقة.

وتتلخص محددات الدور التركي في ليبيا في المكاسب الاقتصادية إلى جانب المكاسب الإيديولوجية كأولوية لصانع القرار التركي لتحكم في الوضع الداخلي من خلال توجيه الرأي العام الداخلي للخارج هذا من جهة، واكتساب ورقة ضغط للمناورة على المستوى الإقليمي مع منافسيها الإقليميين من جهة أخرى، إلا أن الوضع ينعكس سلبيا على الجانب الليبي حيث يستمر التدخل التركي في تأزيم الوضع وتضارب وجهات النظر المحلية بين الليبيين وتعقيد نجاح التحول السياسي والمضي بالدولة إلى بناء دولة المؤسسات وتحقيق الأمن والانطلاق في مشاريع التنمية والتطور الاقتصادي وتخليص الشعب من تداعيات ثورة 2011 وتحقيقها ما قامت لأجله، بعد دراسة متغيرات البحث وتحليلها وفقا لمهج نقدي تم استخلاص النتائج الآتية:

- ✓ اعتبر التقارب التركي مع ليبيا فرصة تاريخية لاسترجاع التواجد العثماني في منطقة شمال إفريقيا وهو الأمر الذي سعى إليه أردغان منذ وصوله إلى الحكم في 2002
- ✓ في بداية الأمر أدى تدخل تركيا إلى تكثيف القتال، في ليبيا ثم مع استمرار العنف واستحالة تحقيق نصر الطرفين بسبب التوازن العسكري النابع من الاتفاقية الأمنية بين تركيا وليبيا اتجهت القوى نحو قبول سيناريو الحل السلمي والتفاوض بشأنه.
- ✓ إن التواجد التركي في ليبيا يسمح لها مستقبلا بخلق حليف استراتيجي في منطقة ذات أهمية استراتيجية وطاقوية، خاصة في ظل الحاجات المتزايدة لتركيا من الطاقة.
- ✓ كانت الاتفاقية البحرية التي ابرمتها تركيا مع ليبيا مكسبا استراتيجيا لتعويض ما تم ضياعه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من مناطق نفوذ في منطقة المتوسط ذات الأهمية الطاقوية.

**التوصيات**

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم التوصل لهذه التوصيات:

- ✓ ضرورة تغليب حكومة الوفاق الوطني للمصلحة الداخلية على أي اعتبارات أخرى خارج الحدود الوطنية
- ✓ العمل على الحفاظ على الثروات الوطنية الليبية لصالح الشعب الليبي وليس لكسب التأييد الخارجي
- ✓ استمرار صانع القرار التركي في تبني سياسة خارجية هجومية من شأنه تجميع المنافسين الإقليميين ضد تركيا في موقف موحد، قد يضعف تركيا على المستوى الخارجي
- ✓ على صانع القرار التركي كسب الدعم السياسي والدبلوماسي إقليميا، لتتمكن من التوسع اقتصاديا فيما بعد.

## قائمة المراجع

### أ- باللغة العربية


1. بو الفضل سناوي. (جانفي , 2020). تدخلات القوى الإقليمية غير العربية في المنطقة . مجلة السياسة الدولية .
2. أحمد نظيف. (2018). طرابلس كولاية عثمانية: حربأ ردغان السرية في ليبيا، . المرصد.
3. أركان إبراهيم عدوان مصطفى جابر فياض. (2020). محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية . مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية.
4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2011). الموقف التركي من الثورة الليبية. قطر : معهد الدوحة .

5. بالجيلاني محمد. (2019). التداعيات الاقليمية للفشل الدولاتي في شمال إفريقيا: دراسة الحالة الليبية. دار الأيام .

6. رامي التلغ. (2018). الكولونيالية التركية الجديدة أو التطلع لاستعادة سلطة الباب العالي. المرصد.

7. سلافة طارق شعلان. (2015). مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية . مجلة القادسية للعلوم القانونية والسياسية.

8. شرف زيتوني. (2018). تيكا الذراع الخيرية لاردغان في ليبيا . المرصد.

9. عبد الباسط غبارة. (2018). سفن السلا...تركيا تغذي الأزمة الليبية. المرصد، 14-16.

10. لقمان عمر النعيمي. (2014). تركيا والثورات العربية: تونس، مصر، ليبيا. مركز الدراسات الاقليمية .

11. محمد سليمان الزواوي. (2016). غاز شرق المتوسط: ورقة أولية. القاهرة: المعهد المصري للسياسات والاستراتيجية.

12. محمود سعد أو عامود. (2015). تركيا وحلم إعادة أنتاج دولة الخلافة . مجلة السياسية الدولة .

13. محمود سمير الرنتستي. (2019). ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

14. محمود سمير الرنتيسي. (2020). تصاعد الدور التركي في ليبيا مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي. الإمارات العربية المتحدة : المركز العربي للأبحاث والدراسات .

15. مركز الأمارات للسياسات. (2019). الأمن القومي لمصر عبر البواية الغربية لها. تم الاسترداد من

https://epc.ae/ar/topic/legal-regional-and-international consequences -of-the-maritime-agreement-signed-between-turkey-and-the-government-of-national-accord-in-libya

16. منور مليتي. (2018). محركات التغلغل التركي في ليبيا. المرصد.

17. يونس بونان. (2020). العين الاخبارية . تم الاسترداد من

https://al-ain.com/article/turkey-libya-investment-conspiracy

**ب- باللغة الأجنبية**

18. Arab Center for Research and Policy Studies .(2020) .Turkey's Growing Role in Libya: Motives, Background and Responses .United for Political Studies.

19. Aya Burweila .(2019) .The Turky's Support to Libya's Outlaw Militias and The Treat to Europe's Southern Frank .Research Institute for European and American Studies (rieas.

20. Ferhat Pola Tankut Oztas .(2019) .Turkey-Libya Relations: Economic and Strategic Imperatives, TRT .World Research Center.

21. Harry N Haward .(1966) .The Partition of Torkien a Diplomatic History 1913-1923 .New York.

22. Lain Macgillivray .(2020) .Low Institute من الاسترداد تم . https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/

23. NATO Harverd .(2013) .Towards a comprehensive response to health system strengthening in crisis-affected fragile states: the libya case study .harverd university and NATO.

24. Philipe Gros 24) .avril 2011 .(ge odyssy down a Unified Protect: Bilan Transitoire perpectives et premisere Ensiegnement de L'Engagement en Libye .Paris: Recherch Stratégique.

25. Risk Intelligence .(2020) .Turkey's Greatgame in Libya: Conflict scenarios and Marime Implication .

26. Stanford show and Eseal K. Show .(1978) .History of the Ottoman Empire and Modern Turky 1808-1975 .combridge University. ,

**27.** The Institue for National Security of Amirican .(2020) .Turkey's Escalation in Libya: implication and U.S Policy Option . jGemunder Center's Easten Mediteerranean Policy Project